مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات)
اسم الكاتب: أ.م. أحمد محمد اسماعيل البريفكاني، م. خمي ناصر رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3333
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 13:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٠ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[٢١٥-٢٢٩]

ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك
(الأسباب والمعالجات)

احمد محمد اسماعيل البريفكاني
استاذ مساعد -قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة دهوك
albreefcny@yahoo.com

خمي ناصر رشيد
مدرس -قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة دهوك
maktoob.com@Khamy2004

جاسم محو سلو الأرتـــوشي
مدرس مساعد -قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة دهوك
Jasimalali@yahoo.com

المستخلص

تواجه بلدان العالم على إختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي مشكلة البطالة، التي أصبحت من المصاعب الرئيسة التي تتعرض لها دول العالم، لما لها من إنعكاسات عميقة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تبرز بوضوح في البلدان النامية بسبب ضعف هياكلها الاقتصادية ومستوى دخولها القومية وحركة الاستثمارات فيها. إلاّ أنها أصبحت تهدد بآثارها الدول المتقدمة أيضاً على الرغم من التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده هذه الدول ولذلك تسعى دول العالم إلى محاولة الحد من هذه المشكلة لذا خضع موضوع البطالة بوصفه مشكلة اقتصادية واجتماعية للدراسة والبحث من قبل العديد من الباحثين. بهدف تشخيص أسباب هذه الظاهرة والتعرف على آثارها الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها. خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات.

تنطلق أهمية البحث من أن مشكلة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة، ولعمق آثارها وتعدد أسبابها، فإن التعرف على أسبابها وإيجاد سبل معالجتها يعد من الأهمية بمكان لوضع برامج وخطط لمواجهتها حالياً وفي المستقبل ووضع الحلول المناسبة لها. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها توفر البيانات والمعلومات عن العاطلين من خريجي الجامعات لمتخذي القرار أو المخططين بغية مساعدتهم في وضع الحلول العلمية الصحيحة لهذه الظاهرة أو الحد منها.

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لواقع هذه المشكلة وذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارة استبيان. وبلغ عدد الاستمارات الموزعة

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٥/٣١ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/٩/٢

(٣٠٠) استمارة، تم توزيعها على الخريجين من كليات جامعة دهوك. ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيم البحث إلى محورين تناول الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها. والثاني دراسة تحليلية لظاهرة البطالة بين خريجي جامعة دهوك ومن خلالها تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوئها تم وضع عدد من المقترحات.

الكلمات المفتاحية: مشكلة البطالة، مفهوم البطالة، أسباب البطالة، أنواع البطالة، بطالة الخريجين.

The Phenomenon of Unemployment between College Graduates of University of Dohuk

Ahmed M. Al-Burefkani
Assistant Professor
Department of Economics
University of Dohuk

Khami N. Rasheed
Lecturer
Department of Economics
University of Dohuk

Jasim M. Al-Artoshi
Assistant Lecturer
Department of Economics
Dohuke University

Abstract

The world countries of various economic and political systems are currently facing unemployment problem, which has been considered as a major difficulty. Despite the fact that the problem is obviously emerged in the developing countries, because of the undermined economic structure, the levels of GDPs and investment, however, has threatened the developed countries, although their technical and industrial progress. Hence, these countries are often trying to restrict the problem of unemployment as for study and research that can be seen as economic and social problem. The objective of the study is to diagnose the reasons behind the problem and to see the social and economic impacts upon and suggesting solutions to solve it, especially with regard to the undergraduates. The importance of research extracted from the fact that unemployment is considered to be serious economic and social problem that have deep impact and multiple reasons. It tries to find the suitable treatments to solve the problems and to establish programs and plans to solve them in the present and future. This study provides data and information about the unemployed graduates for the decision makers and planners in order to guide them towards the scientific solutions for the problem. The descriptive analytical approaches have been used to solve the unemployment problem and by using data which are collected from a specific questionnaire. The number of observations was 300, delivered to the graduates of Duhok Colleges of the University of Duhok. In order to achieve the objective of research, it was categorized to various lines. The first deals with the concept of unemployment, kinds and reasons. The second includes an analytical study to the unemployment phenomenon among the graduates. The number of conclusions and recommendations were extracted.

Key words: Unemployment Problem, the Concept of unemployment, the causes of unemployment, types of unemployment, Graduate unemployment.

المقدمة

تواجه بلدان العالم على إختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي مشكلة البطالة، التي أصبحت من المصاعب الرئيسة التي تتعرض لها دول العالم، لما لها من إنعكاسات عميقة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تبرز بوضوح في البلدان النامية بسبب ضعف هياكلها

الاقتصادية ومستوى دخولها القومية وحركة الاستثمارات فيها. إلاّ أنها أصبحت تهدد بآثارها الدول المتقدمة أيضاً على الرغم من التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده هذه الدول ولذلك تسعى دول العالم إلى محاولة الحد من هذه المشكلة، من هنا خضع موضوع البطالة بوصفه مشكلة اقتصادية واجتماعية للدراسة والبحث من قبل العديد من الباحثين بهدف تشخيص أسباب هذه الظاهرة والتعرف على آثارها الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، وعلى نحوٍ خاص بالنسبة لخريجي الجامعات. كما هو معلوم بدأ البحث الجدي في موضوع البطالة ومعالجتها مع تفاقم هذه الظاهرة والتي رافقت الركود الاقتصادي الذي أصاب الدول المتقدمة خاصة في دول أوربا وأمريكا خلال المدة (١٩٢٩ - ١٩٣٢)، وما تعرضت له تلك الدول أثناء الركود التضخمي في سبعينات القرن العشرين أي قبل أكثر من ثلاثين عاماً تقريباً. والركود الذي يهدد هذه الدول في أيامنا هذه والذي ينتقل الآن إلى دول العالم كافة المتقدمة منها والنامية نتيجة الأزمة المالية التي ظهرت في أمريكا وأوربا. إذ أنه من الممكن أن تمتد آثارها لفترات طويلة من الزمن، وتشمل العديد من شرائح وفئات المجتمع.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أن مشكلة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة، ولعمق آثارها وتعدد أسبابها. فإن التعرف على أسبابها وإيجاد سبل معالجتها يعد من الأهمية بمكان لوضع برامج وخطط لمواجهتها حالياً وفي المستقبل ووضع الحلول المناسبة لها. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها توفر البيانات والمعلومات عن العاطلين من خريجي الجامعات لمتخذي القرار أو المخططين بغية مساعدتهم في وضع الحلول العلمية الصحيحة لهذه الظاهرة أو الحد منها. ولعل جامعة دهوك عينة البحث التي أنشئت في سنة (١٩٩٢) وضمت في حينها كليتي الطب والزراعة تلتها في السنوات اللاحقة فتح كليات (الشريعة والاداب والإدارة والاقتصاد والهندسة والقانون ثم كليات التربية والعلوم والطب البيطري وانتهت بكلية التجارة وكلية التمريض في عام (٢٠٠٨ -٢٠٠٩). وتطور عدد الطلبة المقبولين في كلياتها، كما فتحت الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في العديد من كلياتها وفي العديد من الاختصاصات. وقد أقامت الجامعة العديد من المؤتمرات العلمية في العلوم الانسانية والطبية والعلمية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الاجابة عن ما يأتي: (هل يجد خريجو الجامعات فرصة عمل لهم بعد التخرج؟)، وما هي الأسباب في عدم حصولهم على فرصة عمل؟على الرغم من أن الحكومة تقوم بانفاق الملايين على تعليم هؤلاء وتخريجهم، وهذا يعد هدراً في الموارد المالية والمادية والبشرية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد وتشخيص أسباب عدم إمكانية حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة، فضلاً عن التعرف على نوع البطالة التي يتعرض لها هؤلاء.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الغالبية العظمى من العاطلين من بين الخريجين لا يجدون فرصة عمل أي إنهم يعانون من البطالة المسماة بالبطالة الإجبارية.

منهجية البحث

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لواقع هذه المشكلة، وذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارة استبيان. وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (٣٠٠) استمارة، تم توزيعها على الخريجين من كليات جامعة دهوك. ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيم البحث إلى محورين تناول الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها. والثاني: دراسة تحليلية لظاهرة البطالة بين خريجي جامعة دهوك ومن خلالها تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوئها تم وضع عدد من المقترحات.

الاطار النظري لظاهرة البطالة

أولاً - مفهوم البطالة

يتطرق مفهوم البطالة إلى وصف حالة جزء من أفراد المجتمع قادرين على العمل ولكنهم لا يجدونه. وهي حالة معينة لا يمارس الفرد خلال فترة زمنية معينة نشاطاً على الرغم من كونه راغباً وقادراً على العمل وفي سن العمل وقابل في الوقت ذاته بفرصة عمل متاحة وبالأجر السائد في سوق العمل.

عليه فإن البطالة ظاهرة اقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكرة الأرضية، وهي من المشاكل الصعبة والمعقدة التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصادات المجتمع الإنساني ككل، ولا تخلو أية دولة من تلك المشكلة أو الظاهرة على مر العصور. لظاهرة البطالة بعد اقتصادي يتمثل في الالتزام بتوظيف الحجم الأمثل من الأيدي العاملة بهدف زيادة الإنتاج. وبعد اجتماعي وهو توظيف أكبر قدر من الأيدي العاملة بغية الحفاظ على استقرار المجتمع والروابط الاجتماعية. وتحاول الدول دائماً التوفيق بين هذين البعدين. فهنالك من الاقتصاديين أمثال (Okuns) من يربط الدخل الحقيقي للبلد وتأثير هذا النمو على مستويات الاستخدام، فانخفاض الدخل يعني انخفاضاً في الإنتاج وتسريحاً للقوى العاملة وبالتالي وجود العاطلين أي وجود البطالة، وهذا ما نسميه بالهدر الاقتصادي للموارد، أي هدر في الموارد البشرية (ILO, 2006, 22). وقد حاول العديد من الباحثين تحديد مفهوم للبطالة فمنهم من قال بأنها حالة العاطلين عن العمل، كل شخص قادر على العمل ويبحث عنه ولكن لا يجده ، فكل إنسان لا يحصل على عمل في فترة زمنية غير محددة يعدّ عاطلاً عن العمل (زنكنة، ٢٠٠٦، ١).

وهناك من يقول بأن مفهوم البطالة يشير إلى الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المستخدمة في الانشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الأجر وظروف العمل السائدة في السوق (سليمان، ١٩٨٥، ١٦٠).

وهناك من يعد أن الشخص يعد عاملاً إذا أنفق معظم وقته الأسبوعي في عمل يحصل في ورائه على أجر، ويكون في بطالة إذا كان بشكل مؤقت من دون عمل أو يبحث عن عمل أو ينتظر بداية عمل جديد (معروف، ٢٠٠٥، ٢٠٥).

كما إن ظاهرة البطالة تتمثل في عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية لظروف خارجة عن إرادتهم بالرغم من قدرتهم،

على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه. وعلى هذا الأساس لابد من التفريق بين نوعين من البطالة:

النـــوع الأول: ينشأ لأنه ليس هناك في المجتمع العدد الكافي من فرص العمل لتشغيل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل.

أما النوع الثاني: فينشأ لعدم التوافق بين الوظائف الشاغرة والاشـــخاص العـــاطلين عـــن العمل، فقد تكون فرص العمل الشاغرة بحاجة إلى اشـــخاص ذوي مـــؤهلات خاصة وليس من العاطلين من يحمل هذه المـــؤهلات، وقـــد تكـــون الفـــرص موجودة في منطقة أخرى (الراوي، ١٩٨٩، ٦٦ -٦٧).

في حين تعرف البطالة الاقتصادية على أنها تحدث بسبب عدم كفاية الطلب الكلـــي عند مستوى إنتاج التوظف الكامل، وطبقاً لهذا النوع لا يعني التوظف الكامـــل تخفـــيض نسبة البطالة إلى الصفر في المائة، ولكنه يعني قبول تلك النسبة من البطالة بـــين أفـــراد القوى العاملة التي تتفق مع تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار تفاديـــاً للتـــضخم. (نعمة الله، ٢٠٠١، ٢٠١). وتشير المؤشرات الدولية إلى أن معدلات البطالة عند الشباب تساوي ضعف معدلات البطالة لدى البالغين في البلدان المتقدمة والنامية على حـــد ســـواء .(ILO, 2006, 5-8)

وبشكل عام تعرف البطالة بأنها تعطل جزء من قوة العمل الكلية – العرض الكلـــي للعمل لسبب أو لآخر أو عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها المتعطل إلى العمل.

أي أن البطالة تعني زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب على العمل، لذا فـــإن مفهوم البطالة هو مفهوم نسبي إلى حدٍ ما على الرغم من إمكانية قياس حجمها بالمعدلات الشهرية أو السنوية وغالباً ما يستدل على عدد العاطلين بما متوفر لدى وكالات أو مكاتب الاستخدام، وبالإمكان تحديد حالة العاطل عن العمل من خلال (العلي، ١٩٩٠، ٢٣١):

١. كونه جاهزاً للعمل وأنه يبحث عن العمل ولكنه لا يجده .
٢. ينتظر الاستدعاء مرة أخرى للعمل من قائمة استغناء الوقت.
٣. أو أنه ينتظر الحصول على عمل خلال فترة محدودة.

وهناك من يعرف البطالة بأنها تشمل كل شخص من دون عمل، ولكنه مستعد حالياً للعمل إلاّ أنه لا يبحث عن العمل لأسباب محددة كالاعتقاد بعدم وجود فرص عمـــل أو أي سبب لا يتعأرض مع الاستعداد حاليا للعمل (قادر، ٢٠٠٥، ٥).

إذن تعني البطالة في أوسع وأعم معانيها عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، أو مورد من الموارد الاقتصادية سواء كان ذلك العامل أو المـــورد الاقتـــصادي قـــد تمثـــل بالأراضي الصالحة للزراعة أو الثروات المعدنية في باطن الأرض أو النقود المكتنزة، أي أن المعنى الشامل للبطالة لا ينصرف إلى بطالة عنصر العمل فقط بل أنها تـــشمل بطالـــة عنصر من عناصر الإنتاج (عبدالرحمن، ٢٠٠٢، ٣ -٤).

ثانياً - أنواع البطالة

يصنف العاطلون عن العمل بطرق مختلفة حسب ما يقتضيه غرض الدراسة حيـــث بالامكان تصنيفهم حسب خصائص الأفراد العاطلين، على سبيل المثال الجنس والعمر، أو حسب المهارة أو المستوى التعليمي، أو حسب العرق أو الموقـــع الجغرافـــي، أو حـــسب العوامل المسببة للبطالة ومن الصعوبة بمكان تحديد الأسباب الكافية وراء بطالة شـــخص

معين، ولكن من الممكن غالباً عرض بعض الأفكار حول تعطل مجموعة من الأشخاص لأحد الأسباب الرئيسة:

١. البطالة الاحتكاكية

تنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختيارياً من أجل البحث عن عمل أفضل، ويختلف معيار العمل الأفضل من فرد إلى آخر فقد يكون العمل الأفضل هو الأعلى من حيث الأجر، أو هو العكس الذي يوفر وقت أطول للراحة، أو العمل الأكثر جاذبية للفرد نظراً لتمشيه مع ميوله واستعداداته.

ولا شك أن حجم البطالة الاحتكاكية وفترة استمرارها يتوقفان على مدى سرعة حصول العامل على العمل الجديد الذي ينشده، وهذا يتوقف بدوره على توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن مستوى العمل (العرض والطلب في الأعمال المختلفة – شروط التوظف ونوعية المهارات المطلوبة في كل منها) فكلما كانت هذه المعلومات متوفرة وفي متناول جميع العمال كلما وفق العامل بالعمل الذي يريده بطريقة أسرع فتنخفض البطالة الاحتكاكية (الطحاوي، ١٩٨٤، ٧٩).

ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لحدوث نوع من عدم التناسب بين عرض العمل والطلب عليه، وعدم التناسب قد يكون بسبب المكان أو بسبب الاختلاف بين المهارات المطلوبة والمعروضة، حيث أن العمال قد ينتقلون من منطقة جغرافية إلى أخرى أو من مهنة إلى مهنة جديدة تحتاج إلى فترة من الزمن وهذه التغيرات تسمى بالتطورات العادية في سوق العمل (عبدالرحمن، ٢٠٠٢، ٧). إضافة إلى القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام من خريجي الجامعات والمعاهد وهم ضمن سن العمل (اكلي، ١٩٨٤، ١٠٤).

وهناك بعض الناس عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلائم كفاءاتهم ولكن عندهم خبرات تجعلهم يتوقعون الحصول على العمل بسرعة وربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملاً معيناً سيتوفر قريباً وهم منتظروه (ولسون، ١٩٨٧، ٧١٢)، (اكلي، ١٩٨٤، ١٠٥).

٢. البطالة الهيكلية

هي وجود جزء من القوة العاملة التي لا تستطيع العمل سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة أو التجارة بسبب تطور أساليب الإنتاج وعدم تاهل هذه القوة العاملة لهذه الأسباب المتطورة (قادر، ٢٠٠٥، ٨ -١٣)، (داود وآخرون، ٢٠٠١، ٢٥٥).

ففي خلال أقل من قرنين من الزمن انتقلت البشرية من عصر الثورة الصناعية إلى عهد الثورة العلمية والتكنولوجية، ومن ثم أسهمت الاتصالات والمعلومات في تحسين قدرات المجتمعات البشرية على زيادة الإنتاج وأدخلت بذلك الثورة العلمية والتكنولوجية تغيراً شاملاً في أساليب العمل، فإذا كانت الثورة الصناعية قد ترتب عليها إحلال الآلة محل الجهد العضلي للانسان، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ترتب عليها إحلال الأجهزة محل عقل الإنسان (داود واخرون، ٢٠٠١، ٢٥٧).

ونتيجة لذلك حصلت تغيرات هيكلية عميقة اودت بكثير من الصناعات العتيقة إلى التقهر وإلى بروز أنواع أخرى محلها، عليه فإن البطالة الهيكلية تعرف بأنها ذلك النوع من البطالة التي يتعرض إليها جزء من القوى العاملة بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حدوث حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتوفرة

ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين عن العمل والباحثين عنه. ويعود سبب هذه التغيرات الهيكلية إما إلى تغير نمط الطلب على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى تغير نمط الطلب على العمل، أو إلى تطور أساليب الإنتاج والذي ينجم عنه عدم المواءمة بين المهارات المتوافرة وبين المهارات المطلوبة (عبدالرحمن، ٢٠٠٢، ٨ -٩).

٣. البطالة المقنعة

تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالاً تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى الذي تنسجم مع مستواهم التعليمي والمهاري، أو هي حالة من سوء استخدام عنصر العمل والتي تتمثل في نقص تشغيل هذا العنصر عن مستوى معياري معين (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٤، ٢٧٠). فالبطالة المقنعة هي تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي يستمر من خلالها العاطلون في حياتهم الاعتيادية وقد يتلقون دخولاً محددة أو غير محددة (معروف، ٢٠٠٥، ٢١٣).

وتعرف البطالة المقنعة أيضاً بأنها زيادة في حجم القوى عن الحد الأمثل وتظهر هذه الحالة من البطالة عند عدم التناسب بين المورد الأرضي والقوى البشرية ، ويكون ذلك غالباً في المزارع الأهلية الصغيرة، حيث يعمل جميع أفراد الأسرة في قطعة الأرض التي يملكونها حتى لو لم يتطلب المزيد من عنصر العمل (ملوك، ١٩٨٣، ١٠٣). فالبطالة المقنعة تعرف بشكل عام بأنها وجود أعداد من القوى العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد، مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوى العاملة الفائضة مساوية للصفر (العلي وآخرون، ١٩٩٠، ٢٣٤).

ويظهر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم ويتم استخدام هذا التشغيل لحل مشكلة البطالة في المجتمع.

٤. البطالة الدورية

وهي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الإنتاجية الكافية، حيث أن هناك قوى تؤثر في تحديد مستوى التشغيل (معروف، ٢٠٠٥، ٢١٠). أي هي حالة قصور الطلب عن الإنتاج وما يصحبه من ركود في تصريفه عند الأسعار السائدة المصاحبة للركود، وقد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً، مما يؤدي إلى تسريح جزء من قوة العمل يرافقها بطالة في وسائل الإنتاج الرأسمالية.

ويتصف النشاط الاقتصادي بدورة منتظمة أو غير منتظمة من التوسع والانكماش، ففي قمة الدورة يصل النشاط الاقتصادي إلى أعلى مستوى من الازدهار، ويصل إلى أدنى نقطة من الانكماش في قاع الدورة، وتتخذ المتغيرات الكلية (النمو، التضخم، البطالة) بوضوح هذه الصفة الدورية، حيث يرتفع معدل النمو الاقتصادي ويزداد استخدام جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل خلال فترة الانتعاش، ويحدث العكس في فترة الانكماش فينخفض معدل النمو ويقل استخدام عناصر الإنتاج ويرتفع معدل البطالة (حياوي، ٢٠٠١، ٢٣٣).

وعند تعرض بعض النشاطات للركود أو للتراجع على مستوى الاقتصاد ككل، أو حينما يدخل الاقتصاد القومي ما يسمى بدورة الركود ، تظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع إلى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد إلى الازدهار، مما يعني أن هذا النوع إنما يظهر متأثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه. وحينما يشهد الاقتصاد

حالة الازدهار فإن حالة التشغيل الكامل تسود الاقتصاد وينخفض معدل البطالة (الرفاعي والوزني، ١٩٩٧، ٢٥٢).

٥. البطالة الموسمية

تسود البطالة الموسمية غالباً في نشاطات البناء والانشاءات والزراعة والسياحة نتيجة لتقلبات المناخ، حيث تهبط الحرارة إلى دون درجات الانجماد وتهطل الأمطار أو تسقط الثلوج بغزارة ولعدة أشهر.

ولا شك أن إدخال وسائل حديثة في الزراعة وخاصة البيوت الزجاجية وتنوع النشاطات السياحية قد يسهمان إلى حد كبير في تقليل حدة البطالة الموسمية (العلي وآخرون، ١٩٩٠، ٢٢٤ -٢٢٥) ولتذبذب معدلات الإنتاج لا يمكن الحد من هذا النوع من البطالة إلاّ جزئياً.

إن هذا النوع من البطالة هو رهن المناخ أو المواسم الاجتماعية، حيث تتعطل الكثير من قوة العمل في مواسم مختلفة. ولكن هنالك اختلاف يظهر في هذا النوع من البطالة بحسب اختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد (الرفاعي والوزني، ١٩٩٧، ١٢).

٦. البطالة التقنية (الفنية)

استاثرت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية الكلاسيكية، وبالأخص بعد أن أصبح النظام الاقتصادي الرأسمالي يعاني من الأزمات الاقتصادية الدورية، ولهذا فقد ألقت الدراسات التي عالجت البطالة جزءاً كبيراً من مسؤولية البطالة على عاتق التطور العلمي والتقني المستخدم في عمليات الإنتاج، وذلك بتحويل الإنتاج من العمل اليدوي إلى العمل الآلي. متجاهلة بذلك مسؤولية النظام الإجتماعي والاقتصادي برمته عن هذه الظاهرة والناجمة أساساً عن التناقض والتضارب بين القرارات الفردية للمنتجين بشأن الإنتاج والتشغيل (العلي واخرون، ١٩٩٠، ٢٣٧).

إذ يسعى رجال الأعمال دوماً وراء تغيير توليفة عناصر الإنتاج بالاتجاه الذي يسفر عنه انخفاض في التكاليف وارتفاع الأرباح، وقد تؤدي هذه التغييرات إلى إحلال (فن تكنولوجي جديد) محل الفن السابق الذي يتميز باستخدام كثيف لرأس المال، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد من العمال، وقد انقسمت النظرية الاقتصادية حول ما يترتب على التقدم الفني من آثار على مستوى الاستخدام إلى اتجاهين، ويسمى الاتجاه الأول نظرية التعويض - المدرسة الكلاسيكية -، التي ترى استحالة حدوث بطالة دائمة نتيجة للتقدم الفني في الإنتاج، وذلك لإيمانهم بقانون ساي الذي ينص على أن (العرض يخلق طلباً مساوياً له) أما الاتجاه الثاني والذي يسمى بنظرية البطالة الفنية - المدرسة الحديثة - فيرى أن التقدم الفني في الإنتاج يؤدي إلى البطالة (عبدالرحمن، ٢٠٠٢ ، ١١).

هناك أنواع أخرى من البطالة تسمى بالبطالة الثانوية، وتضم

أولا - بطالة الفقر

وهي البطالة الناشئة عن التخلف الاقتصادي وعدم بلوغ جهود التنمية للمستوى المطلوب، وذلك نتيجة لنقص رأس المال البشري والمادي أو لنقص الطاقة الإنتاجية على نحوٍ عام.

وتعرف هذه البطالة بأن العمال العاطلين لا يجدون في محيطهم فرص عمل مستمرة وثابتة، بعكس البطالة في الدول المتقدمة التي تحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية. ويغلب وجود هذا النوع من البطالة في الأقطار المتخلفة التي تتسم بالنمو البطيء والتي يسودها الركود، وذلك لضعف الإدارة وارتفاع معدلات النمو السكاني، ويترتب على هذه البطالة الهجرة إلى الخارج (عبدالرحمن، ٢٠٠٢، ١٢-١٣).

ثانياً - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

تحدث البطالة الاختيارية عندما يبقى العامل بارادته من دون أن يمارس أي عمل، وذلك إما لأنه يبحث عن عمل أفضل، أو لأنه يفضل الحصول على مساعدات البطالة عن العمل، أو لأنه يفضل وقت الفراغ. أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يرغب فيها العامل بالعمل ويبحث عنه ومستعد للعمل بالمستوى السائد للأجر، إلا أنه لا يجد فرصة للعمل (الوزني، ٢٠٠٤، ٢٧٠).

وهذا النوع من البطالة أي البطالة الإجبارية هو السائد اليوم في العديد من البلدان العالم النامي، ونعتقد بأن البطالة التي تعاني منها عينة البحث هي من هذا النوع وذلك لعدم تمكن الخريج من الحصول على فرصة عمل على الرغم من رغبته ورضاه بالأجر السائد.

ثالثاً - أسباب البطالة

هنالك أسباب رئيسة تشترك فيها جميع البدان على نحوٍ عام في مشكلة البطالة وهي (زنكنه، ٢٠٠٦، ٣) و(ويكيبيديا، ٢٠٠٨، ١).

١. الأزمات الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى التراكم في الإنتاج ولا يقابلها الزيادة في الاستهلاك بسبب الاكتفاء والإشباع من تلك المنتجات في داخل البلد من جهة، وصعوبة الحصول على الأسواق الخارجية لتصريف تلك البضائع من جهة أخرى، مما يدفع أصحاب الشركات والمعامل إلى أن يقوموا بتسريح مجموعة كبيرة من العاملين بحجة تلك الأزمة.
٢. المنافسة الحادة والقوية بين أصحاب الشركات ذات الإنتاج المشترك على أساس الجودة والسعر، مما يؤدي بمجموعة كبيرة من أصحاب تلك الشركات إلى غلق شركاتهم لعدم قدرتهم على تحمل تلك المنافسة بسبب تكاليف الإنتاج وأسعار السوق، وهذا يؤدي إلى تسريح أعداد هائلة من العاملين في تلك الشركات فيصبحون عاطلين عن العمل.
٣. سوء السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة، ثم القيام بعملية التوجيه والرقابة. أي أن ضعف وسوء الكفاءة والأداء الإداري يؤدي إلى التخبط وسوء الإنتاج وضعف نوعيته.
٤. تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة ولاسيما فيما يخص تدخلها لضمان الحد الأدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار، وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
٥. التزايد المستمر في استعمال الآلات، مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

٦. يمكن أن ينشأ جمود الأجور النقدية نتيجة لوجود نقابات قوية للعمال ترفض أي تخفيض للأجور النقدية أو نتيجة لوجود القوانين التي تضع حدوداً دنيا للأجور، أو نتيجة لعدم رغبة رجال الأعمال في تخفيض الأجور في حالة توافر العمال الراغبين في العمل عند مستويات أدنى للأجور، وذلك للاحتفاظ بالعمال المهرة المتوافرين بمؤسساتهم.

رابعاً - طرائق معالجة البطالة

يمكن معالجة البطالة بصورة عامة من خلال عدة نقاط أهمها (حياوي وحسن، ٢٠٠٧، ١١٠)، (معروف، ٢٠٠٥،٢٠٧).

١. إعادة النظر في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع عناصر الإنتاج ومعالجة التطورات التكنولوجية وتدريب القوى العاملة بما يتلاءم مع هذا الهيكل الجديد.
٢. دعم الأنشطة الاقتصادية وفتح المشاريع الإنشائية التي تستوعب جزءاً من القوة العاملة العاطلة وزيادة الإنفاق الكلي بغية تحريك الطلب الكلي.
٣. فتح مراكز التدريب والتأهيل لكي تتواكب قدراتها مع التقدم التكنولوجي واستخدام الآلات.
٤. توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة أو اتساع المجالات الأكثر توافقاً مع توجهات النساء وقدراتهن البدنية أو استعداداتهن السايكولوجية، مثل النشاطات الخاصة بالحسابات الإلكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية والتحويلات المختبرية.

اذ أن لكل نوع من البطالة طريقة خاصة لمعالجتها تتمثل بدرجة أساسية في تزويد الوحدات الاقتصادية بسيل من المعلومات لتقليص مدة البحث عن العمل، وأجراء تغييرات في الحوافز الاقتصادية (قادر، ٢٠٠٥، ٩).

أما في البلدان النامية فإن معالجة هذا النوع من البطالة والحد من آثاره مرهون بنشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتها، فكلما تسارعت معدلات إدخال منجزات العلم والتقنية في الأنشطة الإنتاجية سارع ذلك في تلاشي واختفاء البطالة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

إن للبطالة آثاراً اقتصادية واجتماعية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول ومجتمعاتها، ولكن آثارها بصورة عامة تكمن لدى الذين لا يملكون دخلاً، وهذا يتسبب في تبعات سلبية وضارة على المجتمع، وهذه إحدى أعقد المشاكلات التي تواجه البلدان والحكومات في الدول النامية. أي أن قدرة الشخص على الإنفاق تكون منخفضة، وهذا يؤثر سلباً على الإنفاق الكلي، أي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي يتحول إلى آثار انكماشية على الاقتصاد. لكون الطلب هو الذي يحفز الإنتاج وانخفاض الطلب يعني تزايد حجم البطالة (حياوي وحسن، ٢٠٠٧، ١٠٩) أما الآثار الاجتماعية فكما هو معلوم أن للتوظف دوره في تحقيق الحفاظ على الاستقرار، فالعمل يدعم ويعزز تنظيم وجدولة الوقت وتحقيق الذات المكانية وممارسة أنشطة معتادة (MI Mafiri, 2002, 16-18).

وفي حالة البطالة فإنه يفتقد الشعور بالانتماء والعزلة والشعور بالإحباط والفراغ والنقمة والقلق واضطراب الأوضاع، مما يؤدي الى تنامي سلوك الجريمة والسرقة وغيرها لديه.

الاطار التحليلي

أما عدد الخريجين من كليات هذه الجامعة فالجدول ١ يوضح عدد الخريجين في كل كلية منذ تأسيسها ولحد الآن.

تحليل البيانات

من البديهي أن يلجأ الباحثون إلى مصادر أخرى للحصول على البيانات التي يحتاجونها في حال نقص البيانات والمعلومات المطلوبة من المصادر المعروفة. فالبطالة ظاهرة عالمية وتوافر البيانات عنها في الدول النامية يعد أمراً صعباً. فلا توجد بيانات عن التعداد العام للسكان من جهة ولا بيانات مسح قوة العمل. فتبقى استمارة الاستبيان هي المصدر الوحيد للحصول على هذه البيانات، لذلك فإن ندرة البيانات دفعت الباحثين إلى اللجوء إلى استمارة الاستبيان، عليه تم توزيع (٣٠٠) استمارة استبيان على خريجي كليات جامعة دهوك من الجنسين، وقد أعدت هذه الاستمارة لتحوي على أسئلة متنوعة تهدف إلى التعرف على الأسباب الحقيقية لتعطل هذا الجزء من قوة العمل المعروضة في السوق المحلية، هذا إذا ما علمنا بأن المؤهلات التي يحملها هؤلاء قد تفوق العديد من الفئات الأخرى من العاطلين كونهم خريجي الجامعات وذوي اختصاصات مختلفة. جرى بعدها تفريغ البيانات وتصنيفها وتبويبها بما يخدم أهداف الدراسة وينسجم مع منهجيتها.

ومن ملاحظة البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة يتبين بأن عدد العاطلين عن العمل من خريجي الكليات من الذكور نحو (١٤٠) خريجاً يشكلون نسبة (٤٦,٧%) من أفراد العينة. فيما بلغ عدد الإناث (١٦٠) خريجة يشكلون نحو (٥٣,٣%) وكما يوضحه الجدول ١.

الجدول ١
الأهمية النسبية للعاطلين عن العمل بحسب التركيب النوعي

التركيب النوعي	العدد	الأهمية النسبية
ذكر	١٤٠	%٤٦,٦٦٧
أنثى	١٦٠	%٥٣,٣٣٣
المجموع	**٣٠٠**	**١٠٠**

المصدر: استخرج من قبل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

وهنا لابد من الوقوف أمام حقيقة قد لا نجدها في الكثير من الدراسات ألا وهي تقارب نسبة العاطلين بين الخريجين من الجنسين (الجندر) على الرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى أن هذه النسبة لا تتعدى الـ (١٠%) عند الإناث (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٤، ٢٣).

ويجب أن لاننسى أن هذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية لأخرى، إذ من المعلوم بأن اغلب النساء يقمن بالعمل في المنازل كربات بيوت ولا يمثلن بذلك طلباً على فرص العمل. أما الإناث الداخلات إلى سوق العمل فالغالبية منهم يطالبن بوظائف في قطاعات التعليم والتربية وبعض الوظائف الحكومية الأخرى. ولكن نجد في عينة الدراسة انخفاض نسبة العاطلين من الإناث إلى (٥٣%)، وهذا يفسر أن النظرة إلى

عمل المرأة قد تغيير بمرور الزمن ، فهي تنافس الرجل في العديد من المجالات الطبية والهندسية وغيرها، مما جعلها جزءاً من نسبة العاطلين الكلية .

وبما أن عينة الدراسة شملت الفئات الشابة من أفراد المجتمع وهم خريجو الكليات، ولكون انتشار البطالة بين الفئات العمرية الشابة يعطي مؤشراً غير مرضٍ للقائمين على دراسة مكافحة ظاهرة البطالة لما لها من آثار إجتماعية واقتصادية سيئة، وإن كانت الأزمات الاقتصادية والتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها المنطقة في السنوات السابقة والتي تسببت في عدم التناسب بين متطلبات سوق العمل وأعداد الكوادر الشابة الداخلة في سوق العمل بمعدلات كبيرة نسبياً مقارنة بمعدل فرص عمل مع علمنا بأن ظاهرة البطالة بين الشباب البالغين مرتفعة في دول العالم خاصة في البلدان النامية فهي تفوق نسبة البطالة عند البالغين بمقدار الضعفين (ILO, 2006, 5-8).

الجدول ٢
الأهمية النسبية للعاطلين عن العمل حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	الأهمية النسبية
أعزب	٢٥٣	%٨٤,٣٣٣
متزوج	٤٧	%١٥,٦٦٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

المصدر : استخرجت من قبل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

ومن الجدول ٢ يتبين بأن نسبة العاطلين من المتزوجين قليلة لا تتعدى إلـ (١٥,٦%) من أفراد العينة، في حين تجاوزت هذه النسبة لدى العزاب (٨٤,٣%). وإذا ما علمنا بان العاطل سواء كان متزوجاً أو أعزباً سيكون عالة على عائلته، فهي تخلق حالة غير صحية بين أفراد الأسرة، فضلاً عن أنها تخلق حالة من النقمة من جانب هؤلاء الخريجين العاطلين تجاه الدولة، إذ يعدونها مقصرة بحقهم وتجاه المجتمع عموماً، وبالمقابل يرون أن رجال الأعمال والأغنياء تقوم الدولة بدعمهم على الرغم من أنهم يملكون الكثير.

الجدول ٣
الأهمية النسبية لأسباب البطالة

ت	أسباب البطالة	الأهمية النسبية
١.	العجز والمرض	%٣,١٢٥
٢.	عدم توافر فرصة عمل	%٧٧,٠٨٣
٣.	وجود فرصة عمل ولكن غير مناسبة	%١٣,٥٤٢
٤.	انخفاض الأجور	-
٥.	لديه مورد آخر	%٢,٠٨
٦.	أسباب أخرى	%٤,١٦٧
المجموع		**%١٠٠**

المصدر: استخرجت من قبل الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

أما الجدول ٣ فيوضح لنا الأهمية النسبية لأسباب البطالة بين أفراد عينة البحث فنلاحظ ارتفاع نسبة عدم توافر فرصة عمل تتجاوز إلـ (٧٧%)، وهذا أمر بديهي، إذ أن تخلف النشاط الاقتصادي بصورة عامة يتسبب في عدم إمكانية الخريج من الحصول على فرصة عمل يليها نسبة العاطلين، من يجدون فرصة عمل ولكنها غير مناسبة سواء كانت من ناحية الأجور أو من النواحي الأخرى، فقد بلغت نسبتها (١٣,٥%)، وما رأيناه في حصول بعض المتزوجين على فرصة عمل كان سببه الرئيس اضطرارهم لقبول فرصة عمل غير مناسبة، كونهم متزوجين وملزمين بتكاليف المعيشة وهذه الفرصة تهيء لهم جزءاً من هذه التكاليف لذا فهم راضون بهذا العمل.

أما العجز والمرض فقد كانت النسبة (٣%) وغالباً ما تكون هذه النسبة قليلة لكون أن عينة الدراسة هم الشباب من جهة وتوافر الخدمات الصحية المجانية من جهة أخرى. على أن نسبة الذين لديهم مورداً آخر كانت (٢%) فقط، وهذا يرجع إلى وجود طبقة غنية في المجتمع تعتمد في الحصول على دخلها من مورد أخر غير العمل. أما الأسباب الأخرى والتي وصلت نسبتها إلى (٤%) فقد تكون عدم قبول البعض بالعمل كونهم من عوائل معروفة أو لها مكانة اجتماعية معينة أو البعض الآخر لديه الرغبة في السفر إلى الخارج والحصول على لجوء إنساني أو غير ذلك.

وأخيراً يمكن القول بأن عدم ملاءمة دراسة الطالب في الكلية التي تخرج منها كون القبول مركزي وليس بحسب رغبة الطالب مع رغبات الخريجين الحقيقية، واعتقاد الخريج بأن التخرج من الجامعة يؤهله لأداء وظيفة حكومية وليس وسيلة للحصول على تخصص محدد، فضلاً عن إلى الاعتقاد السائد لدى أفراد المجتمع بأن العمل في الوظائف الحكومية يعطي قيمة إعتبارية واجتماعية للفرد أكثر من الأعمال الحرة، لذا فإن الرغبة في إيجاد فرصة عمل حكومية قد تكون في أغلب الأحيان أحد أهم الأسباب في وجود البطالة.

الاستنتاجات

ليس من السهل وضع الحلول لمشكلة البطالة وقد لاتكون هذه الحلول فعالة في جميع المجتمعات أو الدول ولكن للحد من ظاهرة البطالة لابد من اتخاذ جملة من القرارات الفعالة المبنية على توافر البيانات الدقيقة والمعلومات عن حجم هذه الظاهرة وأبعادها وخصائصها، عليه فإن الدراسة توصلت إلى عدة استنتاجات منها:

١. إن النسبة الأكبر من العاطلين البالغة (٧٧%) يرجعون سبب عدم حصولهم على فرصة عمل إلى تخلف القطاعات الاقتصادية والذي يتسبب في عدم استيعاب هذه القطاعات لما هو موجود من عمالة في سوق العمل، أي أن هؤلاء يدخلون ضمن البطالة الإجبارية كونهم راغبين وقادرين على العمل ولكن لا تتوافر لهم فرصة عمل.
٢. إن وجود فرصة عمل لا يعني بالضرورة حصول العاطل على هذه فرصة، عمل ولكن لابد من أن تكون هذه الفرصة مناسبة من ناحيتين، الأولى من حيث الأجر، والثانية من الناحية الاجتماعية، فقد أظهرت الدراسة نحو (١٣,٥%) كنسبة بين العاطلين في أفراد العينة لهذا السبب.

٣. أظهرت الدراسة أيضاً إقبال المتزوجين على العمل حتى وان كان غير مناسب لـــه، وهذا يستدل منه بأن المتزوج يضطر في كثير من الحالات إلى قبول فرصة عمـــل حتى ولو كانت غير مناسبة لكونه مطالب بالعديد من التكاليف المعيشية.
٤. أظهرت الدراسة أن الجندر (الجنس) من الإناث بلغت نسبة العـــاطلين بيـــنهم نحـــو (٥٣%)، قد يكون السبب الرئيس هو عدم وجود فرصة عمل مـــن جهـــة، ونظـــرة المجتمع إلى عمل المرأة من جهة أخرى، إذ العادات والتقاليد قـــد لاتـــسمح كثيـــراً بعمل المرأة في المجتمعات المتخلفة.

المقترحات

على ضوء الاستنتاجات السابقة يقترح الباحثون ما يأتي:

١. مهما كانت المقترحات فإن توفير فرص عمل للعاطلين تأتي في مقدمـــة المقترحـــات لأي بحث عن ظاهرة أو مشكلة البطالة.
٢. تشجيع الصناعات الصغيرة بما يسهم في عمل ربات البيوت من جهة والعاطلين مـــن الذين لا يجدون فرصة عمل مناسبة اجتماعياً. ودعم النشاط الخاص بما يـــساعد فـــي تقليل اعداد الخريجين العاطلين عن العمل أو من لم يتمكن من الحصول على فرصـــة عمل. وكذلك فإن مهمة توفير فرص العمل للعاطلين ســـواء كـــانوا مـــن خريجـــي الجامعات أو غيرهم تقع على عاتق الحكومة، عليه لابد من حصر الأشخاص الـــذين يتقاضون أكثر من راتب في أكثر من جهة حكومية أو بأسماء وهمية وإعطاء فـــرص العمل هذه لمن لا يعمل.
٣. إعادة النظر في انسيابية القبول في الجامعات بحسب الرغبة أولاً، ثم بحسب المعدل لا العكس، مع توسيع الكادر الوسطي بما يتلاءم مـــع متطلبـــات الوضـــع الاقتـــصادي الموجود.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. إبراهيم، نعمة الله نجيب، ٢٠٠١، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعـــة، جامعـــة الإسكندرية، القاهرة.
٢. ج اكلي، كارندر، ١٩٨٤، ترجمة عطية مهـــدي ســـليمان، الاقتـــصاد الكلـــي، النظريـــات والسياسات، الموصل.
٣. حياوي، كلثوم عبدالقادر ود.خليل غازي حسن، ٢٠٠٧، العوامل المحددة للبطالة دراسة عن مدينة دهوك (٢٠٠٥ -٢٠٠٦) مجلة جامعة دهوك، مجلد ١٠، العدد ١٠.
٤. حياوي، كلثوم عبدالقادر، ٢٠٠١، مشكلة البطالة في اقليم كوردستان العراق دراسة ميدانيـــة في محافظة دهوك، مجلة زانكو جامعة صلاح الدين ،عدد خامس بالمؤتمر العلمي للشباب.
٥. داود، حسام الدين واخرون، ٢٠٠١، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيـــع، ط٢،عمان.
٦. الراوي، علاء شفيق وآخرون، ١٩٨٩، اقتصاد العمل، مطبعة العمال المركزيـــة، جامعـــة بغداد.
٧. الرفاعي، احمد حسين وآخرون، ١٩٩٧، مبادئ الاقتصاد الكلي بـــين النظريـــة والتطبيـــق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، بيروت.

٨. زنكنه، سيروان، ٢٠٠٦، أسباب البطالة في اقليم كوردستان.
www.wse69445.ta24.talkactive.net
٩. سجلات مديرية التسجيل العامة جامعة دهوك .
١٠. سليمان، حسن علي، ١٩٨٦، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام مع إشارة خاصة إلى الكويت، جامعة الكويت، الكويت.
١١. الطحاوي، منى، ١٩٨٤، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.
١٢. عبد الرحمن، إسماعيل مصطفى، ٢٠٠٢، بطالة القوى العاملة في اقليم كوردستان العراق مع التركيز على محافظة السليمانية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.
١٣. العلي، عادل فليح وآخرون، ١٩٩٠، اقتصاد العمل، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
١٤. قادر، زكي حسين، ٢٠٠٥ ، قياس وتحليل البطالة في مدينة اربيل، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد جامعة صلاح الدين.
١٥. معروف، هوشيار، ٢٠٠٥، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٦. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح الاحوال المعيشية في العراق ج٣، الاطلس الاجتماعي– الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٤.
١٧. الوزني، خالد واصف، ود.احمد حسين الرفاعي، ٢٠٠٤، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، الاردن.
١٨. ولسون، جي هولتون، ١٩٨٧، الاقتصاد الجزئي، (المفاهيم والتطبيقات)، ترجمة د.كامل سليمان العاني وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.
١٩. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ٢٠٠٨. Ar. Wikipedia.org
٢٠. يحيى، ملوك حميد، ١٩٨٣، اثر هجرة القوى العاملة الزراعية على الإنتاج الزراعي رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. ILO, bureau of statistics, key indicators of labor market ,2006.
2. MImafiri, socio, economic impact of unemployment. master thesis, university of Pretoria, November, 2002.